معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
(UN–INSTRAW & CAWTAR)

مشروع «تعزيز القيادية النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار في الجزائر وتونس والمغرب»

بحوث عملية وطنية حول
«المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي»

دراسة تأليفية للتقارير الوطنية الثلاث

حورية علمي مشيشي

أفريل 2010

• معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يعمل على النهوض بالبحوث التطبيقية في مجالات النوع الاجتماعي ويعمل على تيسير التصرف في المعارف ودعم التكوين من خلال الشبكات والشراكة متعددة الأطراف مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والجامعات والمجتمع المدني.

• أنشئ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث) كوثر) في تونس في العام 1993 بصفته معهدا إقليميا مستقلا يعمل من أجل الترويج للمساواة بين الجنسين في الوطن العربي من خلال البحث والتدريب والشبكات والدعوى. يعمل مركز "كوثر" بالشراكة مع المؤسسات الإقليمية العربية والدولية من أجل حضور أفضل للمرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

مشروع تعزيز القيادية النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار في الجزائر وتونس والمغرب» (2008–2011)

بحوث عملية وطنية حول «المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي»

دراسة تأليفية للتقارير الوطنية الثلاث

تأليف: حورية علمي مشيشي

جرافيك وتصميم: محمد دريسي

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (UN–INSTRAW)

سيزار نيكولاس بنسن A–102

سانت دومينغو, جمهورية الدومينيك

الهاتف: 1–809–685–2111

الفاكس: 1–809–685–2117

البريد الإلكتروني: info@un–instraw.org

عنوان الصفحة على الإنترنت: http://www.un–instraw.org

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)

صندوق بريد رقم 105

1003حي الخضراء

تونس العاصمة, الجمهورية التونسية

الهاتف: +216 71(0) 773511

الفاكس: +216 71(0) 773611 / 71(0) 780002

البريد الإلكتروني: cawtar@cawtar.org

عنوان الصفحة على الإنترنت: http://www.cawtar.org

حقوق التأليف والنشر ©2010

جميع الحقوق محفوظة

يتحمل مؤلفو هذا العمل المنشور المسؤولية عن اختيار المعلومات الواردة في هذا التقرير وتقديمها كما يتحملون المسؤولية فيما يتعلق بالآراء المعبر عنها. ولا تتحمل الأمانة العامة للأمم المتحدة أو معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (**UN–INSTRAW**) أو مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث) **كوثر**) أية مسؤولية. كما لا تعبر التسميات المستعملة أو المعطيات الأخرى كالرسوم وغيرها والمضمنة في هذا العمل عن موقف معين للأمانة العامة للأمم المتحدة أو معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (**UN–INSTRAW**) أو مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) فيما يتعلق بالوضع القانوني لبلد ما أو أراضي أو مدينة أو جهة معينة أو السلطة القائمة في هذه الأماكن أو ترسيم حدودها. وتعبر الآراء الواردة في هذا العمل عن مواقف المؤلف / المؤلفين وهي لا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة أو معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (**UN–INSTRAW**) أو مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (**كوثر**)

التخطيط

التمهيد 5

المقدمة 9

I– الدراسة العملية والمسائل المنهجية 10

1– الدراسة العملية 10

2– ميادين وحركيات أثناء الفعل 11

3– البحوث: التطبيق والتنظيم 12

4– المشاكل الخاصة بفترة البحث 14

II– المسارات 15

1– خوض غمار العمل السياسي 15

1, 1– في الأصل: طلب اجتماعي ومؤسسي وحافز شخصي 16

1, 2– مساندة تختلف حسب نوع الجنس 17

1, 3– انطلاقة متاخرة للمسيرة السياسية 18

2– اختلافات حسب المواقع 18

2, 1– في المدينة، حركية قوية وانخراط أفضل للنساء في الشأن السياسي 18

2, 2– وسط شبه حضري يتفتح على الحداثة 19

2, 3– في الوسط الريفي: اختلافات حسب البلدان 20

3– خوض غمار السياسة: تجربة واستعداد 21

3, 1– المواقف حيال الأحزاب السياسية 21

3, 2– تثمين التجربة الجمعياتية 21

3, 3– فوارق بين الأجيال 22

III– العوائق 23

1– الثقافة الأبوية 23

1, 1– استمرار التسلسل الهرمي لنوع الجنس 23

1, 2– تربية محافظة 24

1, 3– وسائل إعلام لا تعير اهتماما للتغيير 25

25

2– المعارضة التي تبديها المنظمات السياسية 26

2,1– مسألة سلطة 26
2,2– حدود إجراءات التمييز الايجابي 27
3– النتائج السلبية لتوزيع الأدوار على حياة النساء 28
3,1– تهميش النساء في المجال السياسي 28
3,2– التصرف في الوقت 30
3,3– أفق سياسي محدود 30
VI– النتائج 33
V –التوصيات الموجهة 37
1– إلى الدولة 38
2– إلى الفاعلين في المجتمع المدني والسياسي 40
3– إلى المتدخلين في مسألة المرأة والمساواة بين المرأة والرجل 41

تمـهـيـــد

إيمانا منهما بمبادىء شمولية وتكامل وعدم تجزّء الحقوق المتضمّنة في البيان العالمي لحقوق الإنسان وفي مواثيق ومواصفات القانون الدولي، يؤكّد كل من معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة UN–INSTRAW - ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR أن الحقوق مترابطة ومتماسكة، وأن الحقوق السّياسية تمثل عنصرا جوهريّا من الحقوق الإنسانية. كما يؤمنان بأن مساهمة المرأة في المسار الديمقراطي أساسيّة ولا يمكن التّغافل عنها حيث يمكّن ضمان الحقوق بين الجنسين مزيدا من الاحترام تجاه القانون واعتبارا متزايدا لمختلف احتياجات الرّجال والنساء على السّواء.

ولهذا السبب بعثت المنظّمتان مشروعا حول « **تعزيز القيادية النسائية ومشاركة النساء في الحياة السياسية ومسارات صنع القرار في الجزائر وتونس والمغرب** » بدعم من الحكومة الإسبانيّة للمساهمة في تحسين المشاركة السياسية للمرأة في الدول الثلاث.

ويعتمد هذا المشروع على أسلوبي المقارنة والمشاركة لتسهيل تبادل التّجارب والممارسات الإيجابية ودعم الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة في البلدان الثلاث وذلك بتنظيم أنشطة مشتركة بينها. كما تأخذ هذه المبادرة بعين الاعتبار الاختلافات الثقافية والسياسية في البلدان الثلاث من أجل الاستغلال الأفضل لتنوّع وثراء هذه المنطقة وتنسيق الجهود التي يقوم بها الناشطون فيها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في مجال تساوي الفرص.

هذا ويولي المشروع أهمّية كبرى للشراكة بين الآليّات الحكومية المعنية بقضيّة دعم أوضاع المرأة والمساواة بين الجنسين مع الأطراف الفاعلة في كلّ من الدّول الثلاث (المؤسّسات الحكومية، هيئات المجتمع المدني، ممثلو النظام السّياسي، الإعلام والمؤسّسات الجامعية) من أجل ضمان النجاعة والفاعلية المطلوبة لهذه المبادرة. ويبقى الهدف الأساسي للمشروع تحسين التنسيق بين مختلف المؤسسات من ناحية ودعم التكامل بين المشاريع والمبادرات من ناحية أخرى حتى تتحقق المساواة في المجال السياسي.

يقوم هذا المشروع على مقوّمات متعدّدة وهي البحث والإعلام والاتصال والتدريب والدّعوى والحوار السّياسي والتشبيك، ويأخذ بعين الاعتبار مختلف الدّراسات والبحوث النظرية والميدانية المهتمّة بموضوع «المرأة والسّياسة» والتي تمّ إنجازها على المستوى الوطني والإقليمي في البلدان الثلاث المعنية بالمشروع (المغرب، الجزائر وتونس).

وبعد التشاور مع مختلف الشركاء في الدّول الثلاث ونظرا إلىٰ نقص تواجد المرأة في المجال السياسي علىٰ المستوى المحلي وكذلك قلّة البحوث المهتمّة بهذا المجال، قام المشرفون علىٰ برنامج إنسترو/كوثر بوضع الأسس لتنفيذ ثلاث بحوث عملية وطنية (بحث في كلّ دولة) حول المشاركة السياسية للمرأة علىٰ المستوى المحلّي مع تركيز خاص علىٰ دور الأحزاب السياسية في مسار دعم هذه المشاركة.

وقد ركّز التحليل علىٰ زاويتين مختلفتين: تشمل الأولىٰ الأوضاع السائدة علىٰ المستوى المحلّي بخصوص المشاركة السياسية للمرأة ومسار التّنمية المحلية فيما تعلّقت الزاوية الثانية بالعقبات والفرص وأدوار الأحزاب السياسية ومساهمتها في المشاركة السياسية للمرأة. نشير من ناحية أخرى أنّ المجالات التي وقع تحليلها في إطار البحث العملي جاءت نتيجة للتّحليل الببليوغرافي ودراسة الأوضاع السائدة لوضع المرأة في المجال السياسي التي قام بتنفيذها فريق المشروع مسبّقا. وقد وقعت مناقشتها ثمّ المصادقة عليها في إطار الزيارات الميدانية التي قام بها فريق المشروع إلىٰ الدول الثلاث.

وتهدف البحوث العملية الوطنية حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومسارات أخذ القرار والتي نعرض ملخصا لها فيما بعد إلىٰ تحليل النقاط التالية:

i. وضع المرأة ومشاركتها في الحكم المحلّي ومسار أخذ القرار علىٰ مستوى جهتها، بالتعاون الوثيق مع المستوى الوطني؛

ii. وضع المرأة في الأحزاب السّياسية، بدراسة دور هذه الأحزاب في دعم تواجد المرأة في مختلف الهياكل وتحديد الفرص والعقبات التي تقف أمام المرأة داخل أحزابها للمشاركة السياسية الفعليّة.

ولهذا السبب قام الباحثون من ناحية بتصميم إطار تحليل نظريّ ومنهجي للاجراءات والخطط التي وضعها ونفّذها الأطراف الاجتماعيون من أجل تحسين المشاركة السياسية للمرأة مع التركيز علىٰ الفرص والعقبات التي تقف أمام هذه المشاركة وعلىٰ كلّ ما من شأنه أن يولّد اختلافا قائما عل النوع الاجتماعي (فجوة النوع الاجتماعي).

من ناحية أخرى، احدث الباحثون حركية للمجموعات مثلت فرصة لإثراء النقاش داخل مختلف المؤسسات والهياكل (مجالس بلدية، أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات...) بالاعتماد علىٰ أشخاص–موارد قادرين علىٰ دعم المشاركة السياسية للمرأة.

فريق مشروع إنسترو / كوثر

مـقـدّمـــة

تضاعف خلال السنوات الأخيرة اهتمام كل من الجزائر وتونس والمغرب بمسألة مشاركة المرأة السياسية في الهيئات التمثيلية ومواطن القرار بفضل نشأة حركات دعم للديمقراطية تختلف مساراتها من دولة إلىٰ أخرى. فقد لوحظت تطوّرات هامة علىٰ مستوى الدول الثلاث تعكس تحصّنا في أوضاع المرأة في الساحة السياسية.

تمثل تونس أكثر الدّول العربية تقدّما في هذا المجال، بينما تنص الفقرة 29 مكرر من دستور الجزائر المتقّح أنه يتعين علىٰ الدّولة تحسين فرص التحاق المرأة بالهيئات التمثيلية المنتخبة، أما في المغرب فإن حظ المرأة في المجال السياسي ومواطن أخذ القرار والذي استقرّ علىٰ نفسه لفترة طويلة يشهد اليوم نقلة نوعية هامة بفضل التوجّهات الجديدة للدّولة التي بادرت بإقرار عدد من الإجراءات التشجيعية بهدف تحسين تواجد المرأة في كلّ المجالات.

ولكن علىٰ الرغم من كل هذه التطورات، لا تزال عديد العقبات قائمة، تعطل بل وكذلك تقف أمام المشاركة السياسية للمرأة. فانفتاح المجال السياسي لم يتخلّىٰ بعد عن مظاهر الإنغلاق، بالإضافة إلىٰ مواقف الدول التي تظلّ غامضة وتتأرجح بين «مناورات» و«حوافز»، آليات وأجهزة، وكلها إجراءات إيجابية تم اتخاذها دون أن تخضع إلىٰ منهجية منتظمة.

فالتعقيد برز منذ الوهلة الأولىٰ كمعطىٰ اساسي لا بد من أخذه في الاعتبارلفهم مختلف أوجه المشاركة السياسية للمرأة علىٰ المستوى المحلي في الدول الثلاث. ولخلق الظروف الملائمة لتحقيق التوازن الإيجابي الذي يخدم مصلحة الديمقراطية والمرأة، يتعين مقاومة الأنماط والسلوكيات التي ترفض مبدأ المساواة. ويتطلب ذلك تحديد العقبات ودعم قدرات المرأة.

وفي هذا الإطار يندرج مشروع انسترو/كوثر «دعم القيادية النسائية ومشاركة المرأة في المجال السياسي وفي مسار أخذ القرار في الجزائر والمغرب وتونس» بدعم من الحكومة الإسبانية، والذي اختار طريقة البحث العملي (1) لتحديد المنهجية (2) والتعريف الأفضل للفرص والعقبات القائمة أمام المشاركة السياسية للمرأة والتي تُفضي في الآخر إلىٰ العناصر المكوّنة لخطة العمل (3).

حورية علمي مشيشي

الجزء الأوّل: الدراسة العملية – مسائل منهجية

تتمثل نقطة انطلاق التفكير والتحليل التي بنيت عليها الدراسة في ضرورة تشجيع ودعم السياسات الرامية إلى إدماج المرأة في المجال السياسي والناشئة عن الخيارات الجديدة للحوكمة. وتعتمد الدراسة على الأطر الموجهة للبناء الديمقراطي الذي يستوجب مشاركة المرأة في كل المؤسسات وكل القطاعات، وذلك حسب ما جاء به التقرير التونسي من أجل احداث توازن افضل في العلاقات بين الرجال والنساء أو «عقد اجتماعي جديد بين الجنسين» ليقف صدّا منيعا ضد «الشمولية المعتمدة على مبدأ كون الإنسان كائنا مجرّدا لا جنس له» ويعيد بالتالي للمرأة شموليّتها. هذا يعني أن المشروع يندرج بوضوح في إطار قيم كونية تم التطرّق إليها بإطناب في التقارير الثلاث.

هذا وتناولت عديد البحوث مسألة المقاومة في الدول الثلاث المعنية بالمشروع لكن لم تركّز أي منها عن المجالات الثلاث مثلما فعلته هذه الدّراسة. وبذلك، فإن المشروع استحدث على عديد المستويات، لا فقط من حيث الجوهر إذ اعتمد منهج المقارنة بين البلدان الثلاث التي تجمعهم آفاقهم الإجتماعية والسياسية والثقافية في مستقبل واحد، بل وكذلك في اختيار مجال البحث الذي يركز بالأساس على المستوى المحلي وعلى منهجية البحث العملي.

1. الدراسة العملية

تتطلب هذه الطريقة الخاصة للبحث في ميدان العلوم الإجتماعية تفاعلا مستمرّا بين المعارف والأعمال الميدانية، أي بين الباحثين والناشطين على الميدان، هدفها في ذلك التغيير وبناء علاقات وطيدة بين خطط البحث وخطط التنفيذ.

وفي إطار هذا المشروع بالذات، يتمثل الهدف الأساسي لهذه الطريقة في تحديد الإجراءات العملية التي يمكن أن تيسّر إنشاء علاقات اجتماعية أكثر توازنا بين النساء والرّجال في المجال السّياسي.

تمثل فكرة مقارنة مواطن مختلفة جزءا من هذه الطّريقة. ومردّ ذلك أنّه بالنسبة لموضوع المرأة، فإن التاريخ واللغات والتقاليد السّائدة في الدّول الثلاث ولّدت عددا كبيرا من القيم المشتركة، والتي طوّعتها السياسة نسبيا حسب البيئة والتطوّرات الاجتماعية. زد على ذلك أن هذه المواطن تتعامل بصفة متناسقة لكن وأيضا مختلفة مع قضية المشاركة السياسية للمرأة في الميدان العام والسياسي وعلى جميع مستويات العملية السياسية، سواء كان ذلك خلال الحملات الإنتخابية أو أثناء الفترات النيابية. فنتائج البحث تحاول إبراز نقاط التقارب والإختلاف.

يمثل الميدان بالفعل عاملا أساسيا في طريقة تنفيذ البحث العملي. إذ يفترض اعتبار عدد كبير من الخصوصيات البيئية التي تتميز بتداخل مختلف المعتقدات المتعلّقة بالعلاقات والتوجهات الوطنية وواقع الاوضاع الثقافية والسياسية على المستوى المحلي. فالإطار السياسي والثقافة المحلية وتأثير الوسط (حضري، نصف حضري أو ريفي) والمعتقدات والتجارب الحياتية للنساء والرّجال في كل

المناطق هامة جدّا لا فقط لتفسير ديناميكية البحث الخاصة بكلّ ميدان لكن وأيضا لتقييم التغيرات الناتجة عن مساهمة المرأة في الحياة العامة وفهم التطوّرات الحاصلة لأوضاع النساء.

2. ميادين وحركيات أثناء الفعل

إن البحث عن نظام جديد للحوكمة، مهما اختلفت أهميته أوهشاشته حسب الدّول، يغيّر في التركيبات الإجتماعية والقيم المرجعية والمراكز والأدوار داخل المجتمع. كما أن الحوكمة لا تعمل بنفس النسق حسب الإطار الحضري والنصف الحضري أو الريفي، وكذلك حسب الخصوصيات الوطنيّة.

يشهد المغرب فترة تجريبية جديدة حيث تقوم الممارسات المتجددة بتغيير التقاليد والأعراف لتحلّ محلّها أطر تشريعيّة لا تزال هشّة في هذه المرحلة من التجربة لكنها لا تخلو من النجاعة. كما تقوم هذه الأطر بالترويج لأنماط وأدوار تبدو، على الأقل في الظاهر، غير ملاءمة مع الواقع، إذ أن المبادرة الحكوميّة لاعتماد مبدأ الحصص (أو الكوتا) بهدف تشريك المرأة في الحقل السياسي المحلّي قد يواجه صعوبات على مستوى التطويع إن لم يتم قبوله بالرّفض. أما الإطار التونسي فيختلف نسبيّا، حيث مُنحت المرأة حقوقها قبل البلدان المعنية الأخرى. فالوضع إذن يعكس مجتمعا يعيش على مكاسب. ولكن يبقى تطبيق نظام النسبية حكرا على التجمع الدستوري الديمقراطي وهو الحزب الحاكم. أما من حيث اكتساب الحقوق، يقترب المغرب من تونس، ولكن تظل هذه المقاربة أكثر هشاشة لأنّها حديثة وغير متجّذرة بالقدر الكافي. فالهدف الأساسي الآن يتمثل في دعم هذه التغيّرات. أما في الجزائر فالواقع يعكس أوضاع ما بعد الأزمة وحالة انتظار تطبيق الفصل 29 مكرر من الدّستورالمنقح. وهناك ايضا ترقب للإجابة عن بعض الأسئلة التي لا تزال غامضة فيما يتعلق مثلا بإقرار التنقيح من عدمه ودعم دور المرأة في السياسة على الرغم من الصعوبات المسجلة. فكل هذه الأوضاع المختلفة تتطلّب التفكير في طرق متعددة للبحوث العملية.

إن الديناميكية الخاصة والسائدة في المغرب كانت فرصة لتوفير إطار موات لتحقيق أهداف البحث العملي حيث تمكن الباحثون/الباحثات واالفاعلون/الفاعلات بفضل بيئة مشجّعة من التفكير والتحرك مع بعضهم البعض في إطار واحد يؤكد التغيرات الإجتماعية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وبالتالي إعادة توزيع الأدوار بين النساء والرجال. ومن هذا المنظور، فإن البحث في تونس حيث تعوّد المواطنون والمواطنات على تواجد المرأة في كل الميادين يمكن أن يبدو «عاديا» أكثر.

وفي هذا السياق، يبدو المجال في الجزائر أقلّ استعدادا لمتطلبات البحث العملي، وذلك على الأقل من حيث تحديد عناصر إستراتيجية إدماج المرأة في الميدان السياسي. وبذلك اكتست المتغيرات – المتعلقة بالباحثين/الباحثات الذين اختاروا عدم التوقف على التوصيات وعلى خصائص الميدان والظروف السياسية للخروج من أزمة لا تزال تكتنفها الشكوك– أهمية كبرى. وهذا قد يفسر سبب محدودية المبادرة في التقرير الجزائري والذي ركّز بالأساس على العقبات ولم يتعمّق في الإجراءات

الواجب اتّخاذها للقضاء عليها كما لو أن قيود الأزمة استمرت في منع الباحثين والباحثات المعنيين من إيجاد الحلول وتنظيمها واقتراحها.

وعلىٰ الرغم من هذه الإختلافات علىٰ مستوى الإطار، فقد بينت البحوث العملية المجرية في البلدان الثلاث مجموعة من العوامل المرتبطة وحركية تعكس تعقّد الدراسة. ولذلك أظهرت النتائج نسبة تكييف مختلف الفرق لأساليبهم العلمية ومنهجيات أبحاثهم حسب الظروف الميدانية المميزة لميادينهم. ويفسّر هذا خصائص الأولويات المحدّدة والمعلومات المجمّعة. وهو ما يجعل عملية التحليل امرا عسيرا نظرا لقلة عناصر المقارنة في أغلب الأحيان وصعوبة الكشف عنها لكنها في نفس الوقت تُثريها حيث تعكس الصّعوبات بصفة جيدة تنوّع الميادين والتطوّرات.

ولذلك، علىٰ الرغم من اختلاف الحركية وتنوّعها حسب الأوساط السياسية والثقافية في الدّول الثلاث، فقد مثلت المسائل السائدة حول الحكم المحلي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية إلىٰ جانب ديناميكية مقاومة الحركات النسائية بيئة خصبة للبحوث العملية.

3. البحوث: التطبيق والتنظيم

وتجدر الاشارة الىٰ أن التقديم السريع للتطبيقات التباينية المميزة للبحث العملي يعكس هذا التنوّع.

وقد وقع اختيار ثلاث مناطق في كل دولة: منطقة حضرية، منطقة ريفية ومنطقة تشرف علىٰ بلديّتها إمرأة.

خصائص المنطقة	الجزائر	المغرب	تونس
منطقة ريفية	آيت زعتوت	إمينيفري	زغوان
بلدية ترأسها امرأة	بوسفر	أزيلال	تونس (الكرم)
منطقة حضرية	قسنطينة	مرّاكش	قيروان

المناطق حسب الدول

	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
نساء	9	8	11	28
رجال	15	8	3	26
مجموع	24	16	14	54

العينة حسب الجنس والبلد

ولكي يقع تحديد الإمكانيات ومواطن المقاومة التي تقف أمام كل حركة في سبيل تحقيق المساواة بين المرأة والرّجل واحترام النوع الإجتماعي المعتمد في إطار هذا البحث، احتوت العينة على مجموعة من الرجال.

ومن هذه الناحية، حاولت التقارير استنباط الحاجيات التباينية للنساء والرجال والتحديد الدقيق للعقبات التي تواجه النساء بالمقارنة مع الرجال. وتجدر الإشارة أن التقرير التونسي ركّز أكثر على النساء مما يظفي على الأجوبة طابعا موجها بالأساس إلى قضية المرأة. وعلى العكس، فقد أعطى التقرير الخاص بالجزائر الكلمة للرجال أكثر من النساء وقام بتوزيع النتائج حسب الجنس، حيث احتوى الجزء الأول على مواقف النساء، فيما شمل الجزء الثاني آراء الرجال حول النساء. هذا ولم يُسأل الرجال عن العقبات التي تعترضهم في تأدية مهامهم على المستوى المحلي مما لا يسمح بالمقارنة بين الجنسين. هذا ويجدر مقارنة ذلك بنتائج التقرير حول المغرب الذي ذكر أن الرجال المستجوبين «يجدون صعوبة في فهم العقبات التي تقف أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي تقديم مقترحات عملية لتحسين الأوضاع». وإذا ما أخذنا هذا في إطار المجتمعات الأبوية، سيبدو ذلك عاديا حيث لا يعتقد الرجال أنهم معنيون بالمهام الخاصة بالنساء.

على الرغم من كون الموضوع في نهاية المطاف يهم التمييز الموجّه ضد المرأة، فإن دراسة الإختلافات على مستوى الرؤى والسلوكيات بين الرجال والنساء قد مكّن من توضيح المواقف المتباينة حسب الجنس وأشكال التمييز الخصوصية التي تتحمّلها المرأة.

ومن أجل توحيد منهجيات العمل لضمان نجاعة التقارير حول خصائص الديناميكيات المميّزة للأنظمة المدروسة حسب الأوساط وبذلك تيسير عملية المقارنة، اجتمعت فرق الباحثين من تونس والجزائر والمغرب مرتين بتونس في ديسمبر 2008 وفيفري 2009. وخلال الإجتماع التنسيقي الأول لخطّة العمل المنعقد بمركز كوثر بتونس يوم 21 ديسمبر 2008، ناقش الباحثون النسخة الأولية لدليل الإستجوابات وطريقة العمل التي يتعيّن اتّباعها. وقد تمخضت عن نقاشات الباحثين أربع محاور كبرى. يهدف المحور الأول إلى التعريف بالمسارات والموارد الخاصة بالأشخاص؛ ويرمي المحور الثاني إلى تحديد تأثيرات الشبكات العائلية والإجتماعية والسّياسية فيما يركّز المحور الثالث على التداخلات المتبادلة بين الحياة الخاصة والحياة العامة. أما المحور الرابع فيهتمّ بالكشف عن العقبات مشفوع باستجواب الأشخاص المكوّنين للعيّنة حول التوصيات التي من شأنها أن تحسّن من دور المرأة في الميدان السياسي.

إثر ذلك تم تنظيم ندوة يوم 27 فيفري 2009 بتونس لتصميم خطّة العمل ومراجعة نتائج الحوارات الإستكشافية والمصادقة على النسخة النهائية للإستجوابات الشخصية. وتمّ تنفيذ البحث الميداني بعد ذلك من طرف مختلف الفرق اعتمادا عل الحوارات النّصف موجهة، والملاحظة والتقييم بالمشاركة مع التنسيق الوثيق مع الباحثين.

وقد احترمت التقارير التي تمّ إجراؤها التوجيات العامة. ولكن قراءتها كشفت عن تنوّع المسارات والنتائج على مستوى الشكل والمحتوى. فمثلا عالج التقرير الجزائري المناطق واحدة بواحدة. ويشمل هذا التقرير عنصرين أساسيين: يهتم العنصر الأول بالأحزاب السياسية والثاني بالجمعيات. وعلى عكس ذلك، اختار التقرير المغربي المقارنة المستمرّة للنتائج المجمّعة في مختلف المناطق فيما تعمّق التقرير التونسي في المسائل النظرية والمنهجية وسلّط الضوء على منطقة زغوان أكثر من كل المناطق الأخرى.

4- المشاكل الخاصة بفترة البحث

بالإضافة إلى هذه المشاكل على مستوى المضمون، شملت مرحلة البحث الميداني بعض الصّعوبات الخاصة بها.

ففي المغرب مثلا، بدأت مرحلة البحث الميداني خلال الحملة الإنتخابية، وهي فترة تزدهر فيها خاصة الإجراءات الجديدة التي تدعم ترشح المرأة للإنتخابات وبذلك توفر فرصة استثنائية لتسليط الضوء على هذه المسألة، ثم وقع التعمّق فيها واختتامها إثر الإنتخابات، أي في فترة تتراجع فيها التوتّرات الإنتخابية وتبدأ عملية تنصيب النّائبات المنتخبات في المجالس البلدية. ولهذه الأسباب، لم تمكن هذه المرحلة الإنتقالية من توفير معلومات موضوعية حول النسبة الجديدة للمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلّي كما لم تبرز بوضوح إن وقعت تغيّرات جدّية على مستوى الأدوار. وقد أثر هذا الإطار الإنتخابي الخصوصي على المستوى التمثيلي وعلى سلوكات الرجل والمرأة داخل الحقل السياسي، حسب التعريف الذي حدّده لهم هذا المشروع. وتنطبق هذه الملاحظة على السلطة البلدية وكذلك على الأحزاب السياسية والجمعيات. أما في ما يتعلّق بالجزائر، فإن الإنتخابات التي تم الإعتماد عليها للتحليل فهي قديمة نسبيا حيث تعود إلى سنة 2007.

وفي تونس كذلك فالإنتخابات المعتمدة تعود الى 2005. ولذلك مكّنت هذه الوضعية من القيام بتقييم موضوعي للأدوار التي تقوم بها المرأة على المستوى المحلّي. وقد أثمرت هذه الفترات المختلفة من البحث والمركّزة على حركيات خصوصية ومحدودة في الزمن، فوارق على مستوى النتائج فرضت أخذا وردّا من إطار إلى آخر، لم تساعد على تحديد نقاط التلاقي بصفة جلية لتمكين عملية المقارنة ولصياغة وتقديم نقاط استراتيجية متجانسة وموحّدة.

ا. المسارات

تعكس أصناف النساء الناشطات في المجال السياسي مسارات شخصية مختلفة. وبصفة عامة تتميز المرأة الناشطة سياسيا بمستوى تعليمي عالي، وتكون إما شابة أو في سن التقاعد، اكتسبت تجربتها السياسية خاصة في صلب الجمعيات، وهي كلّها خصائص عامة لا تقصي التّنوع والتشعّب المميز للمسارات والبيئات الخصوصية.

II. خوض غمار العمل السياسي

في السياق المحلي يؤكد الرجال والنساء الذين تم الحديث إليهم على الاختيار الشخصي والطلب الاجتماعي والمؤسسي. كما تشدد النساء على مساندة العائلة. وفي هذه السياقات التي تتسم بقدر من الجفاء كبيرا كان أم صغيرا تجاه الأحزاب السياسية وبقلة خبرة النساء مقارنة بالرجال، تظل المعارف المكتسبة من خلال عالم الجمعيات ورقة هامة تستغلها النساء لدخول عالم السياسة.

1-1- في الأصل : طلب اجتماعي ومؤسسي وحافز شخصي

في تونس يقع السعي الى استقطاب النساء لأن السياق التاريخي كان مواتيا لهن مما مكنهن من اكتساب عدد من الحقوق. إلا أن الأمر قد يفسر أحيانا بالنظر إلى أسباب ظرفية مرتبطة في القيروان مثلا «بنزوح الرجال من الوسط الريفي وبعدم انخراطهم في العمل السياسي في الوسط الحضري». ويمكن لهذا الطلب الاجتماعي والمؤسسي أن يتخذ جوانب متعددة. ففي زغوان على سبيل المثال حيث يتجاوز عدد مراكز التمثيل والمسؤوليات السياسية المخصصة للنساء عدد المرشحات المحتملات لجأ المسئولون «إما إلى الاستقطاب السياسي وإما إلى تعبئة الكفاءات النسائية المحلية المستقرة في العاصمة» مما أدى الى بروز نخبة من النساء القادرات على القيام بدورهمزة الوصل بين الجماعات المحلية والسلطة المحلية، بين المحلي والوطني.

وبهذه الطريقة فقد وقع انتداب نساء ذوات ملامح مختلفة كتلك النساء اللواتي تعشن في العاصمة ولكن يطلب منهن العمل في مؤسسات توجد في مناطقهن الأصلية. وتمثل منى، التي ولدت في زغوان وتعيش في العاصمة، إحدى هذه الحالات فهي مطلوبة كامرأة وكممثلة لأحد أحزاب المعارضة الذي لا يملك ممثلا عنه في الجهة وكمسؤولة عن احدى المؤسسات في المستقبل. أما رانية فقد حظيت باهتمام اتحاد الصناعة والتجارة التونسي لأنها امرأة وشابة وهي خصائص «تعتبر مطلوبة» (شابة وامرأة). أما بالنسبة لنعيمة فقد جلبت إليها انتباه زملائها قبل أن يعينها الرئيس مستشارة بلدية ثم كاتبة عامة مساعدة للتجمع الدستوري الديموقراطي مكلفة بالمرأة. وقد قامت علياء بتأسيس جمعية للنساء الريفيات استجابة لاقتراح من السلطات المحلية.

أما حالة أسماء في المغرب فهي حالة إحدى الكفاءات النسائية القادمة من أزيلال مسقط رأسها والتي تعيش في مراكش. وقد قررت هذه المرأة المنتخبة أن تقدم ترشحها من تلقاء نفسها وساندها في ذلك المحيطون بها. ودون اعتبار الحالات التي يقع فيها الطلب بصورة واضحة فان المبادرة الشخصية تبقى في واقع الأمر عاملا قويا يدفع النساء والرجال للعمل في ميدان السياسة وهو ما يبرز بصورة واضحة من خلال التقريرين المغربي والجزائري. أما التقرير التونسي فهو يثير سؤالا يتعلق «بكيف يمكن أن تكون التجربة السياسية نتيجة لعملية بناء ذاتي واستثمار الذات فكرة تؤسس للانخراط في المجال السياسي العام». وتتعدد الأمثلة التي يمكن ذكرها تأكيدا لهذه الفكرة: حاتم

الذي طور مشروعا متواصلا وطموحا / أمل / لطفي / جيهان الذين تتميز تجاربهم جميعا بتعدد النشاطات وباتجاهها نحو احتراف السياسة. وتؤكد عديد الأمثلة المذكورة في التقارير الأخرى وجود هذا التوجه.

ومهما تكن الطريقة التي دخلن بها عالم السياسة سواء طلب منهم ذلك او بمبادرة منهن فانه يتعين حصول اجماع حول المرشحين حتىٰ يمكن اختيارهم. وبفضل سياسات الدعم الحكومي فان تحقيق هذا الاجماع يصبح أمرا أكثر يسرا. وفي هذه الحالة فان الرجال يستبطنون يشعرون أنهم ملزمون بوضع التعليمات السياسية موضع التنفيذ وذلك لأسباب مختلفة أو لشعورهم بضرورة تقديم الدعم اللازم للنساء خاصة خلال الحملات الانتخابية. الا أنه ينبغي التعامل مع ذلك بحذر لأن الأحزاب السياسية توفر فرصا قليلة للنساء للتواجد في هياكل أخذ. ويعتبر التجمع الدستوري الديموقراطي الحزب السياسي الوحيد في تونس الذي يملك سياسة واضحة يتم بموجبها منح 30 بالمائة من المناصب والمقاعد الانتخابية للنساء. وعلىٰ الرغم من الخطاب الايجابي السائد لدى الأحزاب المغربية تجاه المرأة فان الواقع يظهر أن هذه الأحزاب تبدي تحفظا كبيرا عندما يتعلق الأمر بحضور النساء في هياكل التسيير علىٰ المستوى المحلي خاصة. وتكتفي هذه الأحزاب بالقائمة الاضافية وتقوم بترشيح عدد قليل من النساء علىٰ القائمات العادية لانتخابات المجالس المحلية.

1–2– مساندة تختلف حسب نوع الجنس

يتعين علىٰ النساء اللواتي ترغبن في المشاركة في الشؤون السياسية والوصول إلىٰ الهياكل المنتخبة أن تحصلن علىٰ موافقة عائلاتهن ومساندة الأحزاب التي ينتمين إليها. وتظهر التقارير أهمية موافقة العائلة علىٰ مشروع الانتماء السياسي للنساء. ففي بعض الحالات تقف المعارضة التي تبديها العائلة حجر عثرة في طريق أي إمكانية لدخول عالم السياسة كما يظهر ذلك من حالة إحدى المرشحات التي تراجعت عن خوض الانتخابات المحلية بسبب رفض والدها لذلك. وقد ذكر التقرير الجزائري الذي أشار إلىٰ هذه الحالة «أن ممثلة لإحدى الجمعيات النسائية قالت إن الاستثمار الذي تقوم به النساء في عالم السياسة لا يتوقف فقط علىٰ إرادتهن بل أيضا علىٰ مساندة العائلة لهذا الأمر».

ويعتبر هذا الدعم العائلي أمرا ضروريا لاحتضان الأبناء أيضا. فقد بينت التقاريرالثلاثة مدى العون الذي يقدمه الوالدان و/أو القرين في العناية بالأبناء عند غياب المرأة المنشغلات بالعمل السياسي. وقد أشار البحث الذي وقع إجراؤه في الجزائر والمغرب أن انتماءهن هو نتيجة لمشروع ترشيحهن. وينطبق هذا الأمر علىٰ ن.س. في بوسفر، وز. في قسنطينة وزهرة في أزيلال وجيهان في امنيفري. وقد قالت النساء اللواتي وقع استجوابهن أنهن اضطررن للانضمام إلىٰ الأحزاب السياسية حتىٰ يصبح من الممكن انتخابهن. ومما يؤكد هذا التعاطي قلة عدد النساء المنضويات تحت لواء الأحزاب السياسية.

وتشير التقارير أيضا إلىٰ غياب المساندة من قبل الأحزاب السياسية باستثناء القليل منها. ويقدم التقرير الجزائري مثال الجبهة الوطنية الجزائرية التي وضعت جميع شبكاتها في خدمة مرشحة الجبهة التي ترأست القائمة الانتخابية في بوسفر مما ضمن لها النجاح في هذه الانتخابات.

1–3– بداية أكثر تأخرا من الرجال لمسيرة سياسية

غالبا ما تدخل النساء عالم السياسة بصورة متأخرة رغم اهتمامهن بالشأن السياسي ورغم أن العينة تظهر وجود نساء شابات يمارسن العمل السياسي. وفي المناطق الريفية وشبه الحضرية في المغرب علىٰ سبيل المثال، نادرا ما تبدأ النساء المتزوجات والناشطات سياسيا مسيرتهن قبل شركائهن؛ ذلك أنهن غالبا ما يخصصن اهتمامهن أولا للأبناء والبيت. وعلىٰ سبيل المثال فقد ذكرت مروى من مراكش أن هذا كان اختيارا شخصيا. فالأمر يتعلق حينئذ بتأجيل مشروعهن لدخول عالم السياسة بسبب مسؤولياتهن العائلية وأيضا لأن الآثار المترتبة عن توزيع الأدوار تعيق بروز الوعي لديهن بإمكانياتهن وقدراتهن.

إلا أنه يتعين القول إن هذه الظاهرة ليست ظاهرة عامة ذلك أنه توجد نساء شابات تدخلن مجال العمل السياسي رغم صغر سن أبنائهن.و توجد في المغرب عديد الأمثلة لنساء بدأن العمل في المجال الجمعياتي قبل أن تشاركن في الانتخابات بأكثر سهولة تشجعهن علىٰ ذلك الإجراءات السياسية المتخذة.

ويذكر التقرير المغربي «أن حالات الانخراط في العمل السياسي من هذا القبيل والتي تأتي في مرحلة لم يكتمل فيها انجاز الدور التقليدي للأم تشير إلىٰ التغيرات التي هي بصدد الحدوث حاليا في العقليات والممارسات. كما أنها تؤشر إلىٰ التغيرات القادمة في العلاقات بين الشريكين، وهي ذات أهمية بما أن الرجال يكونون أحيانا في وضع يبدؤون فيه تعلم كيفية الاهتمام بأولادهم وهو ما يمثل فجوة في الفصل الصارم بين السلطات».

2– اختلافات حسب المواقع

2,1– في المدينة، حركية قوية وانخراط افضل للنساء في الشأن السياسي

وبصفة عامة تبرز هذه التطورات بأكثر وضوح في المدينة لكنها تبدو أكثر هشاشة في الأوساط الأخرى. و تمثل التجربة الحيوية السياسية والمهنية والجمعياتية في كل من الجزائر والمغرب وتونس سندا قويا لامكانات النساء اللواتي ينشغلن بالعمل السياسي.

.و تتمتع النساء في المغرب بمستوى تعليمي أكبر وقدر أهم من الخبرة وهن يخضن في الشأن السياسي سواء في البيت أو خارجه. كما أنهن عادة ما يكن أكثر حصولا علىٰ المعلومات.

وقد أظهر البحث أن النساء المستجوبات يملكن بصفة عامة، مستوى تعليميا أفضل من الرجال.

2–2– وسط شبه حضري يتفتح على الحداثة

وتعتبر قدرات النساء في المناطق شبه الحضرية أقل أهمية. الا أن النساء اللواتي تأتين من هذه المناطق واللواتي اكتسبن قدرا من التعليم يكون بامكانهن أن يفدن مناطقهن من تجاربهن.

الا أنه بالرغم من أن تجربة المرأة في هذه المناطق لا ترتقي الى مستوى مثيلتها عند الرجال الا ان النساء قد بدأن يظهرن اهتماما أكبر بالسياسة. وهكذا يتبين أن المناطق شبه الحضرية أكثر انفتاحا على الحداثة مما يعتقد.

ففي بوسفر على سبيل المثال تدير امرأة البلدية بعد أن تفوقت بنتيجة كبيرة على رجل احتل هذا المنصب لمدة 23 سنة الا أنه فقد ثقة الناخبين. وقد ورد في احدى نتائج التقرير المتعلق بالجزائر»ان الاستماع الى وعود جديدة من قبل وجوه جديدة كان له وقع أكبر تأثيرا على الناخبين الذين أخذوا موقفا من المجلس الشعبي المحلي الذي لم تكن انجازاته ايجابية ».

وفي هذه الحالة كما هو الأمر بالنسبة للمغرب يظهر مدى ارتباط فكرة تجديد الحوكمة المحلية بمشاركة النساء. ويخلص التقرير الجزائري إلى أنه على هذا الأساس فان» المشاركة السياسية ليست حكرا على المدن الكبرى» كما يسجل التقرير عمق التحولات التي مست العقليات والسلوكيات باتجاه تيسير دخول المرأة للمجال السياسي.

وقد غابت النساء طويلا عن المشهد السياسي المغربي. الا أنه خلال السنوات الأخيرة وبفضل الحركية التي شهدتها المدينة بخصوص مسألة المرأة وتحسن التبادل مع المراكز الحضرية فقد شهدنا بروز حركة نسوية تجسمت في بعث هياكل جمعياتية نسائية.

وهكذا فقد أظهرت القائمة الاضافية قدرات سياسية لم يقع الانتباه اليها سابقا لدى النساء في مدينة متوسطة الحجم مثل أزيلال. وقد ذهبت النساء الى حد محاولة استغلال هذه الحركة حتى يقع انتخابهن على القائمات العادية. وقد تجلى ذلك في اصرار أولئك النساء المنتخبات في أزيلال على ترشيح أنفسهن مع رفضهن للقائمات التكميلية. وقد بادرن بهذا الأمر متحملين مخاطر الترشيح على القوائم العادية وهو ما يمثل تحديا كبيرا ناضلن من أجل انجاحه من خلال التفاوض مع مختلف الأحزاب السياسية. وتبدو الاشارة الى هذه التجربة أمرا مهما لأنها تكشف عن نفس نضالي لم يكن ظاهرا لكنه اكتسب قوة بفضل الحركية الجديدة.

ويشير التقرير التونسي الى أن الاهتمام السياسي بالنساء في مدينة القيروان لا ينبع فقط من أسباب تاريخية بل انه يرتبط أيضا بنزوح الرجال عن الوسط الريفي.

2–3– في الوسط الريفي اختلافات حسب البلدان

يختلف نشاط المرأة في المجال السياسي في العالم القروي باختلاف البلدان. ففي تونس تتمتع

زغوان بحركية ظهرت بصورة جلية من خلال الدراسة التونسية. وهي حركية لم تعرفها أنيفري المغربية أو عين زعطوط الجزائرية. ويشيرهذا الأمر الذي قد يكون نتيجة لمركزية الشأن السياسي القائمة في هذا البلد وتاريخ التعاطي مع مسألة المرأة وهو تاريخ أكثر امتدادا في الزمن الىٰ أنه من الممكن تغيير الوسط الريفي شريطة تحفيزه.

وقد ظلت الأوساط الريفية في كل من الجزائر والمغرب لفترة طويلة أوساطا غير منفتحة علىٰ الحداثة في ظل غياب سياسات تشجيعية قوية. ففي الجزائر لا يوجد أي تمثيل للمرأة في المنطقة الريفية محل الدراسة مما يعكس في اعتقادنا العقلية السائدة في هذا الوسط. ومع ذلك فان التقرير الجزائري يظهر أن التغيير قد بدأ في هذه الجهات أيضا. ويؤشر الوصف المقدم لتعبئة المواطنين والمواطنات بعين زعطوط حول مسألة « موقع المعهد الثانوي إلىٰ التغيرات في السلوك التي أنتجتها الظروف الجديدة المتصلة بالتحديث الاجتماعي السياسي» وبتوجه جديد لدى النساء يجعلهن يحسسن بأنهن معنيات بالشان السياسي كما يجعلهن ينخرطن فيه. وقد سهلت هذه التغيرات العميقة التي مست العقليات والسلوكيات والتي تناولها التقرير الجزائري ولوج المرأة مجال السياسة.

وفي المغرب خلقت الاجراءات المتخذة من قبل الدولة وعمليات التحسيس والتدريب التي تقوم بها من أجل تمثيل سياسي أفضل للمرأة في هذه المناطق حركية جديدة وساهمت في تطوير خطاب يتأقلم مع هذا المعطىٰ الجديد. وقد مكن هذا من اظهار قدرات النساء في سياق لا يزال فيه التصدي لمثل هذه القدرات أمرا واقعا. ويدل انتخاب جيهان في امنيفري علىٰ أنه من الممكن تغيير العقليات. وحتىٰ إن ساد الاعتقاد لدى البعض أن اختيار جيهان من قبل الحزب قد هدف أساسا الىٰ ملئ الفراغ علىٰ القائمة الاضافية عبر اختيار شخص «يسهل التحكم فيه» فان هذه المرأة الأمية تقريبا قد أظهرت من قوة الشخصية ما ساهم في انتخابها. وقد تجلىٰ تصميم هذه المرأة في إرادة التعلم التي أظهرتها بعد الانتخابات وفي رغبتها تحسين قدراتها حتىٰ تؤسس مستقبلها السياسي علىٰ قواعد أشد متانة.

3- خوض غمار العمل السياسي

إن ممارسة العمل السياسي في أفضل ظروف ممكنة يتطلب امتلاك الرجل والمرأة علىٰ حد سواء لخبرة بالشأن السياسي وهو أمر لا يمكن تحققه دون الانضمام إلىٰ الأحزاب السياسية. إلا أن المرأة تعاني عموما في هذا السياق من مشاركة أكثر ضعفا في المنظمات السياسية من الرجال. ويجدر القول أنهن مع ذلك أكثر نشاطا في المجال الجمعياتي.

3-1 – حضور ضعيف للنساء في الأحزاب السياسية

ان اللامبالاة التي تطبع مواقف الرأي العام تجاه الأحزاب السياسية التقليدية والتي تلاحظ في البلدان الثلاثة هي أكثر وضوحا لدى المرأة منها عند الرجل. ففي تونس «تؤكد المعطيات الإحصائية

أن حضور النساء على الساحة السياسية (الأحزاب السياسية، مجلس النواب، النقابات، المجالس البلدية، الجمعيات، الخ...) يظل ضعيفا رغم الإصلاحات التشريعية والمجهودات المبذولة من قبل الدولة وكل القوى الحية للمجتمع المدني.» وقد تم تسجيل نفس الملاحظة بالنسبة للجزائر والمغرب.

ويمكن تفسير هذا الأمر بأسباب متعددة: ففي العالم القروي لم يقع تشجيع النساء على الحصول على المعلومة والاندماج في الأحزاب السياسية التي بقيت حكرا على الرجال. أما في العالم الحضري فان خبرتهن في الجمعيات الحزبية أقل من مثيلتها عند الرجال كما أنهن يبدين حذرا تجاه الأحزاب السياسية التي يتهمونها بعدم الاهتمام بمسألة المرأة. ان هذا الواقع يمكن أن يفسر الجاذبية التي تمثلها الأحزاب السياسية التي تجعل من بين أهدافها مشاركة المرأة في الحياة السياسية مثل حزب الأصالة والمعاصرة المغربي أو حزب ذي توجه نسوي واضح تقوده امرأة مثل حزب العمال أو حزب مثل التجمع الدستوري الديموقراطي يعطي النساء حصة في حين لا تتبنى المنظمات الأخرى سياسة التمييز الايجابي. وقد أظهرت البحوث التي تم القيام بها في الجزائر والمغرب أن الأحزاب السياسية الناشئة حديثا تستقطب و/أو تجلب الى صفوفها عددا أكبر من النساء من غيرها. وتجدر الملاحظة إلى أن الأمر يختلف بالنسبة إلى تونس حيث يهيمن التجمع الدستوري الديموقراطي وهو الحزب الحاكم الذي يعطي النساء حصة 30 % مما سمح ببروز قاعدة من النساء الناشطات سياسيا. ويمكن النظر الى هذه الاختلافات في السلوكيات من زاوية أن النساء التونسيات قد استفدن من سياسة مساندة للمرأة قبل النساء المغربيات والجزائريات اللواتي وظفن بطريقة أكثر وضوحا تجربة الحياة الجمعياتية.

3–2 – التجربة الجمعياتية

تميل النساء أكثر إلى العمل في المجال الجمعياتي. الا أنه حتى في هذا المجال تبرز فروق واضحة يمكن أن تعيق انشغال المرأة بالسياسة. وفي هذا السياق يشير التقرير الجزائري أن القطاع النسوي تحتله النساء دون غيرهن وأن حضورهن في الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي هو حضور لافت مما يؤصلهن في الأدوار المسندة لهن تقليديا. وفي المقابل يتواجد الرجال بقوة في قطاعات السلطة. كما أنهم يتوجهون أكثر من النساء نحو نشاطات ذات علاقة بالمنافسة. وهم أكثر ميلا الى ممارسة عمل جمعياتي ذي أبعاد واسعة ترتبط بالتنمية الجهوية والدفاع عن القضايا ذات البعد الوطني وحتى الدولي. وعلاوة على ذلك فان عدد الرجال الذين يشغلون مسؤوليات عليا في هذه الهياكل قليل. ويمكن أن نخلص الى أن هناك تقسيما على أساس نوع الجنس فيما يتعلق بالعمل النضالي الجمعياتي. ونضيف أيضا أن الرجال ينتمون أكثر من غيرهم الى عدة جمعيات في نفس الوقت ويبدون معنيين أكثر بمسألة تعدد الانتماء الجمعياتي. ويشارك الأشخاص المنتمون الى حزب سياسي أو منظمة نقابية أكثر من غيرهم في الجمعيات وهو أمر يتعلق بالرجال أكثر من النساء.

ويميل الرجال إذن أكثر من النساء الى مراكمة الالتزامات عندما يدخلون مجال السياسة.

3–3– اختلافات بين الأجيال

كان أغلب من تطرق إلىٰ خوض تجربة سياسية حزبية من الرجال والنساء في العينة من أولئك الذين تفوق أعمارهم الأربعين عاما وكمثال علىٰ ذلك نذكر هنية المغربية. وتجدر الملاحظة أن الاهتمام بالمسألة النسوية يبدو أمرا يميز النساء سواء كن منضويات تحت لواء منظمات نسوية او لا. وفي المغرب أكدت العديد من النساء المستجوبات أن نشاطهن صلب الجمعيات النسوية قد فتح أمامهن أبواب التجربة السياسية وبعث فيهن الثقة بأنفسهن. وقد أدركت نساء أخريات، وهن غالبا من الشابات، الأبعاد المرتبطة بوجودهن في المجال السياسي بفضل حضورهن حلقات التدريب التي تنظمها الجمعيات والمؤسسات الأجنبية. ومن خلال هذا كله تتبين اختلافات واضحة بين الأجيال.

4–3– تجربة تعتبر مرضية

مكنت القائمات الإضافية والسياسات المتخذة لفائدة المرأة في المغرب النساء المرشحات خلال انتخابات جوان 2009 من استخدام هويتهن كنساء كإحدى الأوراق المستعملة لإنجاح مشروعهن. ويعتبر هذا الأمر أحد مصادر الارتياح لأنه للمرة الأولىٰ لا ينظر للهوية النسائية «كوصمة» ولكن كأمر ايجابي. وقد شددت النساء علىٰ التغيرات التي طرأت علىٰ العقليات كما تبدو من خلال رد الفعل الايجابي عند ذكر نوع الجنس.

وأيضا فانه بصفة عامة قيمت النساء تجاربهن بمنظار ايجابي بغض النظر عن مجال النشاط سواء كان جمعية او حزبا سياسيا أو منظمة نقابية أو بلدية كما أنهن اعترفن بالأثر الايجابي للنشاط السياسي علىٰ نموهن الشخصي وتحقيقهن لذواتهن.

III – العقبات

1 – الثقافة الأبوية

بصفة عامة تضع التقارير الثلاث الثقافة الأبوية موضع الاتهام وهي ثقافة يقع التعبير عنها من خلال العقليات والأفكار المسبقة والتصورات النمطية وتمثيل المرأة بصورة سلبية ومنحازة ضدها. هذه العناصر وقع»تشكيلها علىٰ امتداد قرون عديدة علىٰ أساس العقيدة الدينية أو التقاليد».

وعندما يطرح السؤال علىٰ النساء فان جوابهن جميعا هو أن الرجال يحاولون إعاقتهن عن الوصول إلىٰ السلطة. ويسود الإجماع تقريبا حول هذا الأمر عند النساء المستجوبات.

يقدم التقرير التونسي مثالا لرجل يرفض باسم الإسلام أن تقوم امرأة تشغل وظيفة ضابطة حالة مدنية بإبرام عقد قرانه. ويعتبر هذا المثال نموذجا لمعاداة الرجال لانخراط المرأة الكامل في المجال السياسي. ويفكر رجال آخرون بطريقة مختلفة مقرين بصعوبة تقبل الرجل لفكرة منافسة المرأة لهم في مجالات يعتبرونها حكرا عليهم. ويتعلق الأمر بالنسبة لهؤلاء بضرورة الوعي بمتطلبات العصر

والتأقلم مع التغيرات الاجتماعية. كما يعتبر استبطان النساء لهذه الثقافة عاملا مشددا للعوائق التي تحد من انخراط المرأة في المجال السياسي أو تمنعه. إن هؤلاء النساء «المتشبعات بثقل التقاليد وهيمنة الرجال» تبدين هن أنفسهن مقاومة للتغيرات التي تمس وضعهن كما يقول التقرير التونسي. كما أنهن لا يعين جيدا ضرورة التضامن بين النساء كما ورد في التقرير المغربي.

1–1– استمرار التسلسل الهرمي لنوع الجنس

حاولت التقارير المختلفة أن تحدد معنىٰ ومضمون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأن تحيط بالمواقف المناهضة لهذه المشاركة وذلك من خلال النظر إلىٰ المسارات.

لقد أظهرت أنواع الخطاب التي تناولت المسألة أن التسلسل الهرمي للجنسين والأفكار المسبقة المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة والناتجة عن هذا التسلسل لا يزالان قائمين. وفي الواقع فان الرؤى التي تقصر دور النساء علىٰ الجانب العاطفي التربوي المتجه نحو الداخل في مقابل إعطاء الرجل دور المسئول عن القيام بالأمور خارج البيت تبقىٰ متأصلة في الأذهان في كل مكان رغم التغير الطارئ علىٰ الممارسات وانخراط النساء في الشأن السياسي.

إن هذه الرؤية التي تمنح الرجل دورا مهيمنا في العلاقات الاجتماعية توفر الهيكل الذي من خلاله تتمنظم العلاقات الأسرية كما أنها تمثل أحد أكثر العوامل أهمية في تواصل توزيع الأدوار داخل الأسرة ومعارضة انخراط المرأة في العمل السياسي. وتظهر التقارير مؤشرات عدة تبين أن توزيع الأدوار لا يزال كما هو بشكل كبير. ويقدم الخطاب النسائي والرجالي دليلا قويا علىٰ تواصل استبطان توزيع الأدوار وهو توزيع ينظر إليه الرجال والنساء علىٰ حد سواء باعتباره أمرا عاديا.

1–2–حيرة بين الحياة العائلية والحياة العامة

تعتبر النساء عادة المسئولات الوحيدات عن القيام بشؤون البيت كما أنهن عادة ما تنظرن إلىٰ أنفسهن علىٰ هذا الأساس. ويؤثر هذا الاستبطان لدور المرأة في الطريقة التي يقع من خلالها التصرف في الوقت إذ تحاول النساء دون توقف المراوحة بين المسؤوليات العائلية والمسؤوليات التي يتحملنها خارج البيت.

وفي حين لا تضع النساء توزيع الأدوار موضع سؤال فإنهن غالبا ما يذكرن الصعوبات التي يلاقينها للتوفيق بين المسؤوليات العائلية والنشاط المهني. ورغم التطورات المختلفة التي سجلت في البلدان الثلاثة المشمولة بالدراسة فان الدور المنوط بعهدة النساء في المجال الخاص لا يزال إلىٰ حد بعيد يحول دون مشاركتهن في الحياة العامة والحياة السياسية. وقد أكدت أغلب النساء اللواتي وقع الحديث معهن حول هذا الأمر هذا الاستنتاج. ففي تونس أوضحت راضية وهي رئيسة بلدية أن اضطلاعها بمسؤولياتها السياسية أصبح أكثر يسرا منذ أن كبر أبناؤها. أما أمل فقد اضطرت للانقطاع عن حضور حلقات التكوين السياسي في أكاديمية التجمع الدستوري الديمقراطي لأنها

كانت على وشك الولادة وأجلت الأمر إلى حين يكبر أبناؤها. أما بالنسبة لحاتم وغيره من الرجال فان الأمر مختلف لأنهم لا يعانون من نفس القيود.

إن هذه العوائق تؤدي إلى تأجيل آفاق الترقية بالنسبة للنساء كما أنها تعيق تحقيقهن لذواتهن في المجال السياسي العام. وهي أيضا من العوامل التي تحد من حرية النساء اللواتي لا يستطعن حضور الاجتماعات كلها خاصة حين تعقد في وقت متأخر من المساء أو حين تتواصل في المقاهي وهي من الأماكن التي لا تذهب إليها النساء باسم الأخلاق الحميدة التي تمنعهن من «إضاعة وقتهن» في فضاءات تعد فاسدة بحكم الاختلاط مع الرجال والأفكار المسبقة المتصلة بوضع المرأة.

1–3– إعادة إنتاج التمثلات الكلاسيكية للأدوار من قبل قنوات مختلفة: دور التربية

لقد بينت التقارير الثلاث كل بطريقة مختلفة وجود هذه العقبات وأكدت على الدور الذي تلعبه مختلف المؤسسات في إعادة إنتاج التمثيل التقليدي للأدوار والعواقب السلبية لهذا الأمر على إمكانية تحول العقليات والسلوكيات.

وقد أكد التقرير التونسي أكثر من غيره على دور العائلة والتعليم المدرسي ووسائل الإعلام في نقل قيم غير محفزة على التغيير الاجتماعي. وتلعب التربية دورا محوريا في تأبيد الفوارق بين الرجل والمرأة. أما وسائل الإعلام المستعملة على نطاق واسع في عصرنا هذا كأدوات للتواصل والتي تمس جمهورا عريضا من الناس فإنها تقوم بتبليغ رسائل تعرف الأنوثة بطريقة غير ملائمة وتقدم الذكورة باعتبارها فاعلة دائما.

وتمثل التربية البيئة التي تشهد نشأة الصعوبات التي تواجهها النساء في إيجاد مكان لأنفسهن في الحياة العامة. ويكون تقسيم الأدوار فعالا خصوصا أنه يستند إلى هوية جنسية تغرس منذ الطفولة وترتكز على وضع كل فتى وفتاة في مواضع مختلفة تكرس هيمنة الرجال على النساء. وهي بذلك تهيئ لدخول الحقل العام والسياسي. ويعتبر الوزن الذي تمثله الثقافة تماما كالوزن الذي تمثله إيديولوجيا العائلة وزنا مؤثرا بشكل كبير في حياة النساء.

وبالإضافة إلى كل هذا فان دخول المجال العام يتطلب في الأصل اكتساب جملة من الخصال مثل الثقة والثقة بالنفس والشعور بأن التواجد في الحقل السياسي هو تواجد شرعي وغالبا ما لا تنمي التربية في الإطار العائلي والمدرسي هذا الشعور بالقدر الكافي عند النساء. وعلى عكس ذلك فان إيديولوجيا العائلة تجعل من الأب الشخص الذي تتجسد فيه مشروعية تحمل المسؤوليات خارج البيت ومن الأم الشخص الذي يتحمل مسؤولية القيام بشؤون البيت والعائلة والشؤون الخاصة حتى وإن كانت تعمل خارجه. وتكرس محتويات الكتب وسلوك المدرسين هذه الرؤية. وعلى الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها لمراجعة الكتب المدرسية في المغرب على سبيل المثال ورغم تضمين ثقافة المساواة في المناهج المدرسية فان ثقافة عدم المساواة لا تزال حاضرة بكل ثقلها.

ورغم عدم تطرق التقريرين الجزائري والمغربي إلىٰ هذا السبب فانه يظهر بصورة غير مباشرة في النتائج لأنه يتعلق بسبب هيكلي تنتج عنه كل أنواع التمييز المسلطة علىٰ المرأة.

1–4 – وسائل إعلام لا تعير اهتماما للتغيير

يؤكد التقرير التونسي علىٰ الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في نشر هذه الايدولوجيا ويدين «انغلاق المجال الإعلامي». ويتعرض التقرير الجزائري إلىٰ هذه المسألة دون التعمق فيها. وتتهم وسائل الإعلام بكونها لا تعطي الفرصة الكافية للنساء لتبليغ أصواتهن وبعدم أخذ التغيرات القانونية والسياسية المسجلة خلال السنوات الأخيرة والمتعلقة بالمرأة بعين الاعتبار وبأنها تواصل نشر صورة لدور المرأة في المجتمع تجاوزها الزمن وهي صورة الأم والزوجة المستكينة والمرأة المسئولة عن شؤون البيت والشخص المشيأ. وهذه كلها خصائص تعزز فكرة أن النساء كائنات يصعب منحهن مقاليد السلطة وأخذ القرار. وبذلك تستمر الصور النمطية والأفكار المسبقة في الوجود رغم أنها لا تعكس التطورات التي شهدها المجال السياسي.

ورغم أهمية دور وسائل الإعلام في نشر القيم المجتمعية إلا أنه لم يتم التطرق إليها من قبل الأشخاص الذين وقع الحديث إليهم في البلدان الأخرى باستثناء أحد المنتخبين من امنيفري.

2 – المقاومة التي تبديها الجمعيات

ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسات الديمقراطية التي يعهد إليها باقتراح إصلاحات والعمل علىٰ الوصول إليها لا تضع ثقافة المفاضلة بين الجنسين موضع السؤال.

2–1 – مسألة سلطة بالنسبة إلىٰ المنظمات السياسية

يهيمن الرجال علىٰ الأحزاب السياسية والنقابات وهي الهياكل التي تلعب دورا رئيسيا في التغيير كما يقومون بإعادة إنتاج ثقافة تخدم مصالحهم في حين يبدون الكثير من الممانعة وحتىٰ العداء لفكرة تغيير موازين السلطة. «المعركة غير المتكافئة للنساء المنتخبات» هو عنوان أحد فصول التقرير الجزائري وهو في نفس الوقت عنوان يعكس الحالة الراهنة. وقد خصص التقرير التونسي مساحة هامة للنقابات في حين تعرض التقرير الجزائري لها بإيجاز ولم يرد ذكرها في التقرير المغربي بتاتا.

وقد لاحظ التقرير أن النساء غير ممثلات صلب الهياكل المسيرة للاتحاد العام التونسي للشغل وأشار إلىٰ أن هذا الوسط يتميز بانغلاقه بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء. وقد قال التقرير إن النسبة المتدنية للانخراط في النقابات يساهم في إبقاء النساء علىٰ هامش الفعل النضالي النقابي.

وفي الجزائر شجبت إحدى النساء الشابات المنتخبات «الانتهاكات المتكررة التي تتعرض لها النساء النقابيات (...) من عقاب وتحرش وتهديد...». وفي المغرب ترتبط المشاركة الضعيفة للمرأة أو انعدام اهتمامها تماما خاصة في الوسط الريفي بالصور الذهنية للمرأة والأفكار المسبقة حولها والتي توكل

للمرأة مهمة الاهتمام أولا وقبل كل شيء بشؤون البيت ويتم النظر إليهن على هذا الأساس.

ويلاحظ التقرير الجزائري ضعف رغبة النساء في دخول الأحزاب السياسية ويرجع المسؤولية في ذلك إلى الأحزاب «التي لا تبدو سياساتها حول هذا الموضوع واضحة» حيث تستقطب عددا قليلا من النساء ولا تدمج سوى القليل منهن في الهياكل المسيرة ولا توفر لهن فرصا حقيقية للنجاح في الانتخابات. وكدليل على ذلك يمكن أن نذكر أنه خلال انتخابات 2007 لم يقدم سوى حزبان سياسيان مرشحات من النساء على القائمات الانتخابية «و لم تكن أي منهن بأية حال من الأحوال على رأس إحدى القائمات».

وتطرق التقرير الجزائري إلى تجربة الجبهة الوطنية الجزائرية التي أدركت الفائدة التي يمكن أن تنجر عن وضع امرأة «فائزة» على رأس قائمة انتخابية. وتهدف هذه المعلومة إلى التشديد على أهمية المساندة التي يوفرها الحزب السياسي. كما أنها تؤكد فشل النظام الحزبي في خصوص هذه المسألة حين يتعلق الأمر بالترشحات النسائية وما يمكن أن ينجر عن هذا من تناقضات تمس المنظمات السياسية نفسها التي بتفضيلها المطلق للترشحات الرجالية تحرم نفسها من الكفاءات من الجنس الآخر. واضافة الى كل هذا فان هذه التجربة تبرز مدى تفاهة الحجج القائمة على عقليات الناخبين الرافضة لانتخاب المرأة. وعلى العكس من ذلك فقد أكد التقرير على الارتياح الذي أبداه سكان بوسفر مقارنا ذلك بالموقف العدائي للأحزاب.

وقد أشار الأشخاص الذين وقع الحديث إليهم في الجزائر إلى العواقب السلبية لطرق اختيار مرشحي حزب جبهة التحرير الجزائرية. فقد وضع نظام اختيار المرشحين الذي تأسس على معايير موضوعية إجراءات اكتتاب ملزمة سريعا ما شجعت المحسوبية واستبعدت النساء.

وبالإضافة إلى هذا تستمر الأحزاب السياسية عموما في اتخاذ موقف معارض للمشاركة السياسية للمرأة. وتقدم حماس الجزائرية مثالا على هذا الموقف من خلال اعتبارها أن اندماج المرأة في المجال السياسي لم يحن أوانه بعد.

ويبرز التقرير التونسي التباين بين خطاب الأحزاب السياسية وممارساتها التي تقصي المرأة.

2–2 – صعوبة قبول اجراءات التمييز الايجابي

تضم الأحزاب السياسية عددا قليلا من النساء بين صفوفهن وفي هياكل القرار فيها. وهي ترفض في أغلبها كل إجراءات التمييز الايجابي. ففي المغرب تصدت الأحزاب لمأسسة نظام الحصص وقبلت القائمة الإضافية مع محاولة الالتفاف على آثارها.

أما في تونس فقد اعتبر التقرير أن «غياب إجراءات تشجع النساء وترافقهن» يمثل عائقا هاما أمام دخول المرأة الحقل السياسي. وفي هذا البلد يمثل الحزب الحاكم وهو التجمع الدستوري الديمقراطي الاستثناء من حيث أنه خصص حصة 30% للنساء لتشجيعهن على المشاركة وهو ما

يضعه في موقع قوة لاستقطاب النساء إلىٰ صفوفه إلا أن هذا الأمر لا يبدو كافيا علىٰ المستوى الوطني. وفي الجزائر لا يزال نظام الحصص موضع حوار. ويؤكد حزب حماس أن مسألة المرأة ليست مطروحة في الوقت الراهن في حين يفضل حزب جبهة التحرير الجزائرية أن تفرض النساء أنفسهن بكفاءتهن مع تصريحه بأنه يقبل إجراءات تشجع النساء علىٰ المشاركة السياسية «بسبب ثقل العوامل الاجتماعية» و«بانتظار تغير العقليات». إذن لا تزال إجراءات التمييز الايجابي تواجه كثيرا من المعارضة من قبل الرجال وأيضا من قبل بعض النساء مثل ما هو الأمر بالنسبة للويزة حانون التي تفضل أن تخوض النساء منافسة قائمة علىٰ أساس الكفاءة.

إن المقارنة بين البلدان الثلاثة تظهر أن إجراءات التمييز الايجابي تلعب دورا هاما في دخول المرأة عالم السياسة. وفي الواقع فان الجزائر تعد أقل نسبة من التمثيل العددي للنساء رغم وجود شريحة من النساء المتحفزات للنضال مثل رئيسة حزب العمال وغيرها وهو ما يثبت وجود إمكانات حقيقية لدى النساء الجزائريات المستعدات لدخول عالم السياسة.

يعد نظام الحصص نظاما مهما لتشجيع النساء علىٰ العمل السياسي. إلا أنه يتعين أن يكون العمل بهذا الأمر ملزما لكل الأحزاب السياسية. ولا يبدو الأمر كذلك في المغرب أو تونس حيث وقع اتخاذ إجراءات ذات طابع طوعي لتحسين المشاركة السياسية للمرأة.

ومع ذلك فانه لا توجد أية مقتضيات تجبر الأحزاب السياسية والنقابات علىٰ تخصيص عدد من المقاعد للنساء في هياكل اتخاذ القرار لديها. وإضافة إلىٰ هذا فانه لا يمكن اعتبار القائمة الإضافية في المغرب إجراء تمييزيا حقيقيا بما أن الأحزاب ليست ملزمة بتطبيقها بل إنها أبدت فقط موافقة علىٰ العمل بها. ويمكن لهذه الأحزاب اختيار مرشحين من الرجال علىٰ القائمة الإضافية التي يتوافق عادة علىٰ أن تخصص للنساء. ومن ناحية أخرى فان وجود قائمات مخصصة يمكن أن يمثل خطرا باعتباره قد يهمش النساء ويعفي الأحزاب السياسية من تقديم ترشحات نسائية تتوفر علىٰ إمكانية الفوز بمقاعد علىٰ القائمات المحلية.

3 – الآثار السلبية لتوزيع الأدوار علىٰ حياة النساء

تستبطن النساء حالة التبعية التي يعشنها وتجدن من الصعب خوض الحياة السياسية دون حدود فهن لا يكدن يفارقن الصورة التي تجعل منهن نساء يتقمصن دوري الأم والزوجة. وهن لا تثرن التساؤلات حول واجباتهن العائلية كما أنهن تجدن صعوبة في الخروج من بوتقة الشأن المحلي بحكم تعودهن علىٰ التصرف في الحياة بتفاصيلها اليومية.

3–1– تهميش النساء في السياسة

تعتبر صعوبة النجاح في السياسة خاصية تميز النساء دون الرجال. وفي الواقع فان الرجال يواجهون صعوبات أيضا ولكنهم يتميزون بشعورهم بالشرعية كما أنهم غالبا ما يبدون ثقة بأنفسهم

في حين تشعر النساء بقدر أقل من الثقة ويتعين عليهن خوض صراع يومي من أجل إثبات وجودهن ومشاركتهن.

إن خوض غمار السياسة يتطلب من النساء مواجهة جملة من الأفكار المسبقة كما أن الوظائف المسندة إليهن عادة ما تكون غير ذات قيمة. وتواجه النساء أيضا صعوبة القبول بوجودهن وقد يتحملن أحيانا سماع عبارات «خادشة للحياء» أو «شتائم» من الرجال. وتتذمر النساء من وتيرة الاعتداءات اللفظية التي يعتقدن أنها تهدف إلى دفعهن لترك السياسة والابتعاد طوعا عن مجال أخذ القرار.

وبسبب قلة وعيهن بإمكانياتهن فان النساء تشعرن بوجود قيود داخلية على دخولهن مجال السياسة مما يؤدي الى حالة من التردد والشك لا تسمح لهن بأخذ مكان لهن على الميدان بصورة تامة ومكتملة. وفي هذا السياق يذكر التقرير الجزائري أمثلة عن نساء رفضن عرضا لضمهن على قائمة الترشيحات بسب قلة الثقة في أنفسهن.

وفي المغرب قبل حميد عرضا من قبل حزب الأصالة والمعاصرة ليكون أحد مرشحيه للانتخابات رغم انعدام خبرته بالسياسة. وعلى العكس من ذلك فقد ترددت جيهان طويلا في قبول عرض الحركة الشعبية لتكون على قائمات هذا الحزب الإضافية رغم خبرتها في مجال الجمعيات. فبالنسبة إليها فانه لا مستواها الثقافي الضعيف جدا بما أنها لم تتجاوز المرحلة التحضيرية ولا خبرتها في العمل بإحدى الجمعيات التنموية يمكن أن تؤهلانها للسعي للحصول على مدة نيابية.

إن مثل هذا التردد يكشف القيود الداخلية التي تعيق المرأة ولا يعيشها الرجل. ومن ناحية أخرى فان ما أبدته حسناء من مراكش من تحفظ أدى إلى تأجيل خوضها غمار السياسة رغم إلحاح أصدقائها ليس تحفظا من نفس النوع ذلك أن الأمر يتعلق في هذه الحالة ببناء مسار مهني وما يتطلبه ذلك من جدية. وقد بينت حسناء التي بدأت لتوها نشاطها كمحامية أنها تفضل التركيز على وضعها المهني قبل أن تقبل بالدخول إلى ساحة السياسة.

وقد شددت النساء المغربيات على غياب التعود على عالم السياسة وأكدن على حاجتهن للتدريب. وتجدر الإشارة إلى غياب التعبير عن مثل هذا الطلب في نتائج التقريرين التونسي والجزائري. ولا شك أن السياق الذي جرت فيه الانتخابات المحلية الأخيرة في المغرب في 2009 يمكن أن يفسر التعبير عن هذه الحاجة. ولا يمكن في هذه الحالة أن نجزم بانعدام الحاجة إلى التدريب في كل من تونس والجزائر. ويمكن أن نفهم الرغبة الشديدة للمغربيات في الحصول على تكوين بالنظر إلى طول المدة التي عانين خلالها من الإقصاء من المجال السياسي. وتشمل الحاجة إلى التكوين مواضيع عديدة تتعلق بكل مستويات المعرفة القانونية والإدارية والسياسية خاصة في الوسط الريفي وشبه الحضري كما تشمل كل مراحل عملية خوض المجال السياسي: لحظة أخذ القرار وأثناء فترة الترشحات وأثناء الاضطلاع بالمدة النابية.

وبفعل قلة معرفتهن بالشأن السياسي تبدي النساء ترددا أكبر عندما يطلب منهن خوض غمار السياسة. أما عندما تكون لديهن الرغبة الشخصية في القيام بالعمل السياسي فان عليهن حينئذ أن تقاومن الموانع الذاتية. ثم إن عليهن بعد ذلك أن تستعددن لمواجهة فترات الحملات الانتخابية وإقناع زملائهن والناخبين بقدراتهن. يتعين عليهن إثبات وجودهن في قطاعات يحتلها الرجال وأن تضعن أنفسهن موضع الفعل وعدم تقمص أدوار سلبية تكتفين من خلالها بتنفيذ القرارات التي يتخذها من هم أعلىٰ منهم في التسلسل الهرمي وهم من الرجال. وبهذا يمكن لهن أن تقللن من خطر تقوية النظرة السلبية السائدة الىٰ الآن حول قدرتهن علىٰ أن يكن فاعلات في السياسة.

2,3– إدارة الوقت

لقد تم التطرق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في التقارير الثلاثة إلىٰ مسألة إدارة الوقت. ويطرح استبطان توزيع الأدوار بطريقة مباشرة قضية التوفيق بين العمل السياسي والحياة العائلية. ويتعين علىٰ النساء وهن اللواتي تشعرن بالمسؤولية تجاه العائلة أن تنظمن أوقاتهن بحيث يمكن لهن أن تواجهن متطلبات الوظيفتين. وفي الواقع فان حل المشاكل الناجمة عن هذا الأمر يمر عادة عبر تفويض القيام بشؤون البيت وحتىٰ تفويض تحمل الأمور العاطفية المتعلقة بالأطفال. ولكن هذا الحل يبقىٰ غير مرضي كما يشير إلىٰ ذلك التقريران الجزائري والمغربي علىٰ وجه الخصوص. وقد شدد التقريران علىٰ ضرورة بعث هياكل تسهل سعي المرأة للتوفيق بين الوظيفتين المذكورتين.

3–3– خوض غمار السياسة: ثمن مختلف حسب نوع الجنس

تشير هذه الملاحظات إلىٰ اختلاف الثمن الذي تدفعه النساء والرجال عند خوضهن غمار السياسة. وتواجه النساء عددا من العوائق التي تمنعهن من دخول عالم السياسة أو علىٰ الأقل تحرمهن من إمكانية تحقيق مهمتهن تحقيقا تاما. وقد وردت مثل هذه الإجابات بصورة متكررة علىٰ ألسنة النساء المستجوبات. وقد عبرت هؤلاء النساء عن شجبهن للصعوبات التي يلقينها قي علاقتهن بالرجال والعنف المسلط عليهن (التحرش والتخويف والشتم والتهديد واستعمال الكلام البذيء) وذلك في كل مراحل علاقتهن بالسياسة.

وحين تسعىٰ النساء للحصول علىٰ أحد مناصب المسؤولية أو حين تقمن بحملاتهن الانتخابية فإنهن لا يجدن فقط صعوبة في إقناع الرجال بل إنهن يجدن أنفسهن مجبرات علىٰ تحمل تصرفاتهم وهي ظاهرة علىٰ قدر كبير من الخطورة خاصة في عالم الريف في كل من الجزائر والمغرب حيث لم تتغير العقليات بطريقة جوهرية بعد.

وتعتبر النساء أن العنف اللفظي والنفسي المسلط عليهن يهدف إلىٰ تثبيط عزائم كل امرأة ترغب في خوض غمار العمل السياسي ودفع بعض المرشحات للتراجع. وقالت احدى الجزائريات ممن وقع استجوابهن «يقوم زملائي الرجال بتأويل كل خلاف تأويلا خاطئا وهم يلجئون الىٰ كل أنواع التخويف.

إن المثال الذي يقدمه التقرير الجزائري حول نشر صورة كاريكاتورية تمثل رجلا متنكرا في شكل امرأة قد سبب صدمة لان الرسالة التي أرادت الصورة إبلاغها مؤداها أن إعطاء السلطة للمرأة يعني إضعاف الرجل والتقليل من شأنه ووضعه موضع نوع الجنس الأدنىٰ مرتبة والعاجز عن القيام بالمسؤولية. « إن العدوانية المضمنة في التورية تعبر تعبيرا أبلغ من كل خطاب». وترد النساء اللواتي تخترن خوض غمار العمل السياسي واللواتي تتصدين لهذا التخويف الفعل بطرق مختلفة الا أنهن غالبا ما تفضلن تجاهل التهديدات الموجهة ضدهن. وقد أكدت إحدى النساء الجزائريات أنها «مثل أي رجل». أما أولئك اللواتي انتخبن في أزيلال فقد صرحن أن هذا الأمر لا يخيفهن وأن لديهن القدرة علىٰ مواجهة هذه المعارضة. كما أنهن تقللن من شأن صدامهن مع الرجال وتعتبرن أن الخلافات معهم هي أمر طبيعي وروتيني.

وتختار هؤلاء النساء توجيه جهدهن نحو المواطنين والمواطنات ونحو تحقيق مسؤولياتهن السياسية بدل إهدار طاقاتهن في خلافات عقيمة.

3–4– التضامن بين النساء

في المقابل لا يسهل تحمل الصعوبات المتعلقة بإيجاد تضامن بين النساء ذلك أن النساء لا تفهمن كيف تدافع نساء أخريات عن مصالح حزبهن علىٰ حساب مصلحة المرأة. فهن تعتقدن انه يتعين علىٰ جميع النساء أن تكن واعيات بالتمييز المسلط عليهن. إلا أن النساء لا تدركن أنهن هن أيضا لسن واعيات بجمود علاقات النوع الاجتماعي وباستمرار استبطان التبعية من قبل النساء. كما أنهن لا تعتقدن انه من الضروري زيادة وعي النساء بمسألة النوع الاجتماعي حتىٰ يتم خلق حالة من التضامن بينهن. ذلك أن غياب هذا التضامن يدل في الواقع علىٰ غياب الوعي بمصالح المرأة وتبنيا لأساليب عمل الأحزاب السياسية التي ترغب النساء في الانضمام إليها.

3–4– أفق سياسي محدود

يأسف التقرير التونسي لكون النظرة التي تملكها النساء عن العالم هي نظرة ضيقة لا تتجاوز حدود المحلي. ويعتبر عدم إطلاعهن علىٰ الشأن الوطني وحتىٰ الدولي أمرا مضرا بهن عند دخولهن مجال العمل السياسي.

ومما يؤكد هذه الحقيقة أن أقوى ما يدفع المرأة التي دخلت عالم السياسة هو تحسين ظروف عيش المجموعة التي ينشطن فيها. ويبدو حينئذ أن قدرات التصرف في المحلي تمنح النساء درجة من الاطمئنان. وإضافة إلىٰ هذا فانه ان كان الرجال قد صرحوا أنهم يتكلمون في السياسة في كل الفضاءات فان النساء خاصة في العالمين الريفي وشبه الحضري لا تزلن تشعرن أن كل ما يتعدى حدود مجالاتهن المحلية لا يمثل نفس القدر من الأهمية بالنسبة إليهن. ومن هذا المنطلق فان معظم النقاشات السياسية التي يخضنها تقتصر علىٰ الأصدقاء والوسط العائلي. ويمثل هذا الأمر خطرا

من حيث أنه قد يؤكد أن النساء لا تشعرن فعلا بالشرعية في هذا الميدان وأنهن تشعرن أيضا بأنهن أقل كفاءة وثقة بأنفسهن.

كما أن الرجال يقاربون المشكلات بطريقة شاملة ويحاولون إدماجها صلب اهتماماتهم في حين تعير النساء اهتماما أكبر بالمشاكل اليومية التي تواجه المواطنين المواطنات خصوصا في مدينة صغيرة مثل أزيلال أو بلدية ريفية مثل امنيفري. ويتأكد من خلال هذا الأمر أن النساء أكثر التصاقا بالسكان. وبصورة غير مباشرة فإنهن تطالبن بشرعية مشاركتهن السياسية باسم الوظيفة الاجتماعية المسندة إليهن تقليديا.

فيما تعول النساء على القرب بحيث يمكنهن خوض غمار السياسة الا أن الاكتفاء بهذا قد يجعل من آفاقهن السياسية آفاقا محدودة ويقلل من الطموحات الأكثر كبرا.

النتائج

لقد مكن تحليل المشاركة السياسية للنساء في المغرب والجزائر وتونس من إبراز توجهات عامة فاعلة في البلدان الثلاثة.

كما مكّن ذلك أيضا من إبراز الاختلافات حسب البلدان والأوساط والحركيات الخاصة بكل فضاء تمت دراسته.

وقد مكنت الدراسة التي تتميز بكونها ربطت بين المجالين الخاص والعام من رسم ملامح المسارات المختلفة للرجال النساء مما سمح بتحديد دقيق للاختلافات التي تميز حالة كل منهما. كما أنها لاحظت تفاعل المجالين خصوصا لأن توزيع الأدوار داخل الأسرة بقي عصيا على التغيير رغم التقدم الملحوظ ليس فقط في تمثلات النساء ولكن تمثلات الرجال أيضا. ولم تشر الدراسة التونسية إلى اختلافات ذات معنى مع باقي البلدان رغم أن المجتمع التونسي يتقدم بنسق هام في مجال المساواة بين الرجال والنساء وهي مساواة نتجت عن سياسة الدولة الاستباقية ورغم ان التونسيين هم في العادة أكثر تعودا على قبول وجود النساء في مناصب صنع القرار.

إن الإجابات التي تضمنتها مختلف البحوث العملية في البلدان الثلاثة تبين في نفس الوقت التغييرات في تمثل الأدوار المسندة لهذا الطرف أو ذاك في الحقل السياسي وتواصل المعارضة كما يبدو ذلك في التمثلات والسلوكيات.

لقد سلط تحليل إجابات المستجوبين الضوء على وجود نماذج سلوكية تجمع بين القيم القديمة والجديدة التي تتداخل مما يتسبب غالبا في ردات فعل رافضة تميز مراحل التغير الاجتماعي.

وفي مجمل الأمر فان التقارير جميعها تشير إلى حركية تختلف قوتها من بلد الى آخر وتتأثر بالسياقات.

ويعطي التزام الدولة في المغرب حديثا دفعا غير مسبوق لاندماج النساء في المجال السياسي مما سمح للكثيرات منهن بخوض المغامرة. ويثبت هذا وجود طاقات كامنة حقيقية. إلا أنه من السابق لأوانه الحديث عن تجذر مؤكد لأن التجربة لا تزال في بداياتها.

أما في الجزائر فقد أبرزت الدراسة بمختلف أوجهها مخزون التغيير. وفي تونس يمكن تبين هذه الحركية بوضوح خصوصا من خلال ملامح النساء الشابات المثقفات والمتحفزات لدخول عالم السياسة.

وتميل الفجوة بين الرجال والنساء نحو التقلص حتىٰ وإن لم تترجم هذه التغييرات بعد إلىٰ تحولات جوهرية في العلاقة بين الجنسين ومشاركة تامة وكاملة للمرأة في المجال السياسي.

لقد شددت التقارير علىٰ رغبة النساء واصرارهن. وأبرزت نتائج الدراسة ملامح لنساء مكافحات نقضن نظرية أن طبيعتهن حساسيتهن لا تسمحان لهن بالانشغال بالسياسة. وقد أوضح التقرير الجزائري كيف كان النفس الكفاحي لمرشحة الجبهة الوطنية الجزائرية في بوسفر وجديتها يعكسان وجود تغيير وكيف أن العقليات التي يمكن أن توصم بكل سهولة بمعاداة النساء يمكن أن تستعمل من قبل الأحزاب السياسية التي لا ترغب في وجود النساء بين صفوفها.

وفي المغرب أيضا أظهر كفاح النساء الريفيات أن العلاقات بين الرجال والنساء في الجهات الريفية تمر بمرحلة تحولات.

وهكذا تظهر الدراسات المجراة في البلدان الثلاثة تحولات فعلية وحقيقية وإن اختلفت درجاتها. لقد استبطن الرجال والنساء بمرور الزمن جملة من التغيرات التي شقت طريقها إلىٰ الممارسة. ومن هذه الزاوية فإن التطورات تبدو علىٰ الدرب الصحيح.

إلا أن المعارضة علىٰ تنوع مظاهرها تبقىٰ ذات عواقب وخيمة في ما يتعلق بالتحقق الفعلي لمشاركة المرأة في الشأن السياسي. وتبين الإجابات التي وقع الحصول عليها في البلدان الثلاثة مدى كثرة العوائق التي تحول دون إدماج المرأة في العمل السياسي.

بالرغم من قدم الإصلاحات القانونية والاجتماعية والسياسية في المجالين العام والخاص التي سمحت للنساء بتغيير أوضاعهن في تونس فان توزيع الأدوار لم يتغير كثيرا. وتبقىٰ مشاركة المرأة السياسية المدعومة فقط من قبل حزب الرئيس ضعيفة كما أنه يصعب تحقيق مشروع دخول المرأة عالم السياسة.

وفي الجزائر يتبين أن تحليل أثر السياق الجزائري، وهو سياق ما بعد الأزمة، علىٰ التمثيل السياسي للنساء أمر ليس بالهين كما أظهر التحليل أنه رغم تسجيل بعض التقدم فان التوترات لا تزال قوية.

إن تجربة المغرب تجربة جديدة وهي تندرج أحيانا خاصة في العالمين الريفي وشبه الحضري ضمن ثقافة لا تزال عناصرها المحافظة سائدة رغم اهتزازها. لقد وقع تبني إجراءات استباقية لتحسين المشاركة السياسية للمرأة في تونس والمغرب من بين البلدان الثلاثة التي شملتها الدراسة. ومع ذلك فإن الأمر لا يتعلق بإجراءات تمييز ايجابي لأن الأحزاب ليست مجبرة علىٰ تطبيق القاعدة. وفي تونس فان الحزب الوحيد المعني بهذا الأمر هو التجمع الدستوري الديمقراطي. أما في المغرب فإن الأمر لا يتعدى موافقة الأحزاب علىٰ تقديم عدد من النساء علىٰ قائمات مخصصة بالإمكان ترشيح رجال ضمنها أيضا. وإضافة إلىٰ هذا فان القائمات المخصصة للنساء قد تكون سببا في تهميش النساء وإعفاء الأحزاب السياسية من ترشيح نساء بالإمكان انتخابهن ضمن القائمات المحلية. ولهذا

كله لم تنتخب سوى 6% من النساء على القائمات المحلية العادية مما يعني بوضوح أن الأحزاب السياسية لم تغير سوى قليلا من مواقفها تجاه المرأة مكتفين بذلك بالقائمات الإضافية.

وفي كل مكان فإن الفجوة بين التمثيلات الايجابية والواقع تبين هشاشة المسار الحالي. ورغم تواصل المعارضة فإن الرجال والنساء في الجزائر وتونس والمغرب بدؤوا يفكرون في مبدأ عمل المرأة في السياسة على مستوى السلوكيات والأجندات السياسية وأكثر من هذا فقد بدؤوا في إدماج هذا المبدأ على الأقل في مستوى الخطاب.

توصيات وعناصر لاستراتيجية
من أجل إدماج النساء في المجال السياسي

لقد مكنت منهجية المقابلة من تبين المسارات والطرق وكيفية النظر إلىٰ العقبات التي تعيق خوض المرأة غمار العمل السياسي بصورة واضحة إلا أن الآفاق المتعلقة بالإمكانات الواجب وضعها موضع التنفيذ تبدو أقل وضوحا من خلال الإجابات.

وقد أظهرت البحوث الإجرائية الثلاثة إلىٰ أي مدى ترتبط عناصر الإستراتيجية الرامية إلىٰ تحسين المشاركة السياسية للمرأة في المجال السياسي المحلي بتحليل السياق والعوائق التي تم تحديدها.

وقد أكدت أن كل الإجراءات التي تمت التوصية باتخاذها من قبل الجمعيات النسائية والمنظمات الدولية المهتمة بمسألة المرأة عبر العالم تتطابق مع حاجيات السكان.

ويحيلنا هذا أساسا إلىٰ تعزيز ثقافة المساواة سواء في ما يتعلق بالأسرة أو النظام التربوي والإعلامي أو مجمل المؤسسات وذلك من خلال تنظيم حملات تحسيسية موجهة توجيها جيدا وتطويرالقوانين واتخاذ إجراءات ايجابية وتشجيع التكوين وغير ذلك.

إن تأمل التقريرين المغربي والتونسي يظهر اختلافا بين البلدين سواء تعلق الأمر بالعوائق أو بالحلول المقترحة لمقاومة أشكال التمييز المسلط.

يحدد التقرير التونسي مجوعة من العناصر لاستراتيجية مبنية علىٰ التحولات ذات الصلة بالمؤسسات الكبيرة مثل العائلة والمدرسة والمنظمات السياسية ووسائل الإعلام. وقد أشار التقرير التونسي إلىٰ عوائق هيكلية واسعة المدى في حين أكد التقرير المغربي خاصة علىٰ إجراءات أكثر فورية وبراغماتية مثل ضرورة القيام بحملات تحسيسية وإيجاد هياكل توفق بين النشاط المهني وشؤون العائلة وتوفير التكوين. كما أنه أكد علىٰ ضرورة «حماية» القائمات الإضافية كما عبر عن ذلك النساء والرجال. أما النقاط المشتركة بين التقريرين فتتعلق بضعف أو حتىٰ غياب شبكات المساندة والفضاءات العامة التي تلتقي فيها النساء وأيضا مسألة التصرف في الوقت وضرورة إيجاد هياكل توفق بين النشاط المهني والأدوار الاسرية.

أما في المغرب فإن العوامل المضرة بالنساء في مجال السياسة والتي وقعت الإشارة إليها تتضمن المواقف المعارضة من قبل الرجال والمسائل المتصلة بالتصرف في الوقت والتوفيق بين المجالين الخاص والعام وتوقيت العمل والاجتماع وغياب التكوين.

وإضافة إلىٰ هذا ذكر التقرير الجزائري أنه من الضروري إقناع العائلة التي يعتبر دعمها أمرا ضروريا حتىٰ تتمكن النساء من المشاركة في الحياة السياسية. كما يقترح التقرير متابعة التجربة التي بدأت في إطار المشروع خلال مدة محددة حتىٰ يتم استخلاص النتائج منها وتغيير الواقع وإنتاج أدوات معرفية. في إطار مختلف الاقتراحات المقدمة من أجل بناء استراتيجيات عمل تضمن مشاركة أفضل للمرأة في الحياة السياسية وقع التوصل إلىٰ مجموعة من التوصيات تم استخلاصها من الإجابات المقدمة من قبل الأشخاص المستجوبين والمشاركين في مختلف اجتماعات مجموعة التركيز التي وقع تنظيمها في سياق البحوث العملية الثلاثة.

رغم اختلاف السياقات ورغم أن النتائج المتوصل إليها لم تشر إلىٰ نفس الأولويات فإنه لم يظهر أي اختلاف جوهري واضح في ما يتعلق بالتوصيات. وعلىٰ العكس من ذلك فإن النتائج تبدو مكملة بعضها للبعض الآخر. وفي جميع الحالات فإن هذه النتائج تشير إلىٰ ضرورة التصدي بصورة شاملة لكل ما يمكن أن ينجم عن التسلسل الهرمي للأدوار واستبطان الأفكار المسبقة حول المرأة وذلك من خلال إصلاح هياكل التنشئة الاجتماعية وبصورة أكثر تحديدا من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية ومعززة لقدرات المرأة وناهضة بها.

وتتوجه هذه التوصيات التأليفية المختلفة:

I– للدولة التي تلعب دورا رئيسيا في كل سياسة ترمي إلىٰ النهوض بالمرأة و/أو النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة كما وقع التشديد عليه خصوصا في التقريرين التونسي والمغربي.

II– لمنظمات المجتمع المدني

III– لمجمل الفاعلين السياسيين والمتدخلين في مسألة المرأة

I – توصيات موجهة للدولة

أن تتدخل الدولة علىٰ مستويات متعددة أمر مطلوب حتىٰ يمكن:

I.1– نشر ثقافة المساواة

I.1,1– داخل الأسرة

يتعلق الأمر بوضع إمكانات تسمح بنقل رسائل تغير العقليات والتربية داخل العائلة موضع التنفيذ يمكن أن يتم القيام بهذا العمل من قبل وسائل الإعلام والجمعيات. وقد يمكن القيام به من خلال تغيير العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء داخل الخلية العائلية بصورة جذرية والحد من العوائق الداخلية التي تمنع المرأة من خوض غمار السياسة.

I.1,2– في النظام التربوي:

– تنمية ثقافة المساواة في المؤسسات التعليمية من خلال:

• مراجعة محتوى الكتب حتىٰ يمكن إزالة كل الصور النمطية والأفكار المسبقة التي تميز التسلسل الهرمي للجنسين وكل التمثلات التي تنقل صورا نمطية ضد المرأة،

• تدريب المدرسين ومختلف العاملين في المجال التربوي حتىٰ يترسخ لديهم فهم القيم الجديدة التي تعزز مكانة المرأة ويمكن لهم نشرها،

• تنظيم لقاءات داخل المؤسسات التربوية تتمحور حول العلاقات الاجتماعية المتعلقة بنوع الجنس يحضرها مختلف المتدخلون (المدرسون والموظفون الاداريون والجمعيات واللجان التي تضم أولياء التلاميذ والتلاميذ)،

• تشجيع المناهج الدراسية ومسارات البحث الأكاديمي حول النوع الاجتماعي في الجامعات.

I.1 , 3– في وسائل الإعلام

يتمثل الهدف المنشود في «إصلاح النظام الإعلامي» بحيث يقع القضاء علىٰ الرسائل السلبية حول المرأة التي يبثها الإعلام وإرساء سياسة تسهل نشر أفكار تغير نظرة المجتمع لأدوار النساء والرجال.

ومن أجل بلوغ هذا الأمر يتعين:

• تحديد الصور النمطية المتعلقة بنوع الجنس والتمثل السلبي لدور النساء التي تنشرها مختلف الكتابات والحصص والرسائل الدعائية ومقاومتهما من خلال وضع سياسات عامة واضحة،

• ضمان حضور المرأة بوضوح في لقاءات النقاش،

• تنظيم دورات تدريبية حول "النوع الاجتماعي" بطريقة دائمة تشمل الصحفيين ومحترفي الإعلام،

• إيجاد الظروف التي تمكّن من إطلاق حوار يهدف إلىٰ التصدي للتأثير الذي تحدثه القنوات الفضائية التي تبث خطابا رجعيا حول المرأة والتقليل منه.

I.2– تعزيز النهوض بالمرأة سياسيا

• العمل علىٰ تجسيم السياسات العامة المساندة للمرأة،

• تحسين تطبيق إجراءات التمييز الايجابي إذا وجدت،

* في المغرب: الحد من إمكانية اتباع استراتيجيات قد تبعد عن الهدف وتبني نظام حصص حقيقي تشريعيا،

* في الجزائر: إصدار القانون التطبيقي للفصل 31 مكرر من الدستور،

* في تونس: التصويت علىٰ قانون في البرلمان يوسع حصة ال30% المعمول بها من قبل التجمع الدستوري الديمقراطي لتشمل مجمل الأحزاب ومختلف المواعيد الانتخابية،

I–3 حث مختلف الفاعلين في المجتمع المدني والسياسي على إدراج معايير ضمن اهدافهم تمكّن من تحسين المشاركة النسائية.

I–4 وضع هياكل تمكّن النساء من التوفيق في ظروف طيبة بين أنشطتهن المهنية والأعمال التي يقمن بها داخل العائلة.

II– توصيات موجهة الى مختلف الفاعلين في المجتمع المدني والسياسة

II–1– يجب على الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات:

– القيام بعمل توعوي يشمل جميع الأعضاء والإطارات العاملين داخل المنظمات السياسية والنقابات، خاصة في القطاعات التي يكون فيها تمثيل المرأة تمثيلا محدودا مثل المناجم والبناء...،

- إقناع المناضلين وقادة المنظمات بأهمية تكافؤ فرص وصول النساء والرجال إلى المسؤوليات السياسية ،
- إدماج النساء في كل الهياكل بما فيها النقابات العقارية والجمعيات الرياضية وغيرها،
- إدخال نظام الحصص في هياكل أخذ القرار،
- التصدي للعنف اللفظي،
- وضع وتبني إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد،
- بعث أكاديمية للنوع الاجتماعي تقوم بتكوين النساء من إطارات الأحزاب السياسية والجمعيات
- مراجعة أنظمة انتداب المرشحين التي تفضل ترشحات الرجال.

II–2– يجب على الجمعيات أن تدعم و/أو تنظم حملات محلية ووطنية للتوعية حتى يتم التعرف على الرهانات المتعلقة بمسألة المساواة

يجب أن تحقق هذه الحملات التوعوية الأهداف التالية:

- العمل على تسهيل الوعي بالمنافع التي يحققها المجتمع من خلال مشاركة المرأة في العمل السياسي،
- التعريف بالبرامج الحكومية والأدوات والمقتضيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين اذا ما وجدت،
- شرح الأسباب التي تبرر هذه السياسات المتعلقة بالتنمية والديمقراطية والحوكمة المحلية.

III– توصيات موجهة إلى مجموع المتدخلين في مسألة المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة (منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية المتدخلة في مسألة المرأة)

ويتمثل الهدف المنشود في إجراء دورات تكوينية حتى يمكن أن يتوفر لكل الأشخاص الذين يخوضون غمار العمل السياسي:

- كفاءات قوية في مجال الاتصال والتصرف الإداري والمالي للبلديات،
- شبكات مساندة سواء في الداخل أو الخارج للأحزاب السياسية والجمعيات ومعارف كافية تسهّل التحكم في التحديات الإدارية والسياسية وتسمح بإيجاد علاقة مفصلية بين المحلي والكوني حتىٰ يمكن مقاومة العزلة التي تميز المحلي وتمنعه من الاستفادة من الإضافة التي تمثلها الأفكار والممارسات الأكثر تجديدا الموجودة في المدن الكبرى.

يجب أن تشمل الدورات التدريبية جملة من المعارف تتعلق بمحورين يبدوان أساسيين:

(1) محور التكوين الشخصي وتنمية الشخصية وتحقيق الذات، و

(2) محور التكوين السياسي.

معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (UN–INSTRAW)
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (CAWTAR)
7, زنقة رقم 1 نهج 8840 – المركز العمراني الشمالي
صندوق بريد رقم 105 – 1003 حي الخضراء، تونس– - الجمهورية التونسية
هاتف: + 216 71 792298
فاكس: +216 71 780002
البريد الالكتروني : info@womenpoliticalparticipation.org
صفحة الواب : www.womenpoliticalparticipation.org

المانحون